ملاحقة الشخصيات الوطنية والاسلامية

اتّسمت احداث كانون الثاني (يناير) الماضي بتعقّب سلطات الاحتلال الاسرائيلي لعدد من الشخصيات الوطنية، والاسلامية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وملاحقتها للحد من تحركاتها الميدانية، وسط اجواء محمومة لمنع أي منها من اجراء اتصالات مع الخارج، على اختلاف مستوى الاتصالات هذه، وبغض النظر عن طبيعتها. وكان مدير جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، في مقدم الذين طالتهم إجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، فيما تعرّض آخرون لاجراءات أقل. ومن جهة أخرى، بدأت السلطات الاسرائيلية محاكمة زعيم حركة «حماس»، الشيخ أحمد ياسين. وكشفت المحاكمة عن تخوّفات اسرائيلية من تنامي نفوذ «حماس» وعن محاولة من جانب اسرائيل لتعميم اجراءاتها، لتشمل الشخصيات الوطنية، والاسلامية، في الضفة والقطاع.

بدأت اجراءات السلطات الاسرائيلية ضد فيصل الحسيني منذ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، حين أصدرت قراراً بمنعه من دخول الضفة الفلسطينية لمدة ستة شهور. وحصر القرار تحركات الحسيني في نطاق مدينة القدس، حيث مكان اقامته الدائم. واتهم قرار المنع، الذي وقّعه القائدان العسكريان الاسرائيليان للضفة والقطاع، الحسيني بانه «يشكّل تهديداً للأمن العام». أمّا الحسيني، فربط، من جانبه، بين القرار وتصاعد الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة؛ وقال: «حققت الانتفاضة، في عامها الأول، وجودها الفعلي في المنطقة، وتوّجته باعلان الاستقلال؛ وحققت، في عامها الثاني، دعم وتأييد الرأي العام العالمي؛ وهي، الآن، تجتهد، وتسعى، في عامها الثالث، الى اختراق الحصار الاسرائيلي الرسمي والوصول الى الرأي العام الاسرائيلي في شوارعه داخل اسرائيل ذاتها»*. ولقيت تقديرات الحسيني هذه توافقاً في الرأي مع عدد آخر من الشخصيات الفلسطينية. وذكر فلسطينيون من الضفة والقطاع أنهم يريدون اقناع الناخبين الاسرائيليين بالضغط على زعمائهم لحملهم على التحدث الى م.ت.ف. وهم، في مساعيهم هذه، يبحثون عن وسائل إقناع جديدة يصلون، من خلالها، الى قلوب الاسرائيليين من غير المقتنعين بقضيتهم. وضرب الحسيني مثلاً على ذلك حين زار اسرائيلياً يرقد في مستشفى، بعد اصابته بشلل في هجوم شنّه فلسطيني على باص اسرائيلي، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، واسفر، في حينه، عن مقتل ١٦ اسرائيلياً (الحياة، لندن، ١٨/١/١٩٩٠). ردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على التحركات السلمية التي قام بها الحسيني، وآخرون، باصدار قرار جديد منع الحسيني بموجبه من السفر الى خارج البلاد. وصادق على القرار وزير الداخلية الاسرائيلية، ارييه درعي، الذي ذكر ان الحسيني ممنوع من السفر الى الخارج لمدة ثلاثة شهور، طالما توفّرت أرضية للقول «ان مغادرته تلحق الضرر بأمن اسرائيل». وأصدرت قرارات أخرى بالمنع من السفر شملت كلاً من المحاضر في جامعة بيرزيت، د. ساري نسيبة الذي منع من التوجّه الى الأردن؛ ورئيسة اتحاد لجان العمل النسائي في الضفة الفلسطينية، زهيرة كمال، وهي من أنصار الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنعت من السفر الى الخارج لمدة ثلاثة شهور. كما منع من السفر ستة آخرون، بينهم أربعة نقابيين من القدس، هم محمد دويك وعدنان النتشة وصبرى الصفدي وصلاح أبو قطيش. وكان دويك تلقّى رسالة من وزير الداخلية الاسرائيلية تخبره بقرار المنع من السفر لمدة شهر،

* شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٦٣.